

اعتنقت الإسلام؛ فلماذا يتيم التفريق بيني وبين زوجي غير المسلم؟

المؤلف : باحثو مركز أصول

المصدر : مركز أصول

التاريخ : 24-08-2022 12:29:08

نص السؤال

اعتنقت الإسلام؛ فلماذا يتيم التفريق بيني وبين زوجي غير المسلم؟

خاتمة الجواب

* لتتعرف أولاً على حكم المسألة: فإنه بمجرد إسلام الزوجة يحرم عليها زوجها الكافر؛ وهذا ما عليه الصحابة ومن بعدهم من علماء المسلمين؛ فعن داود بن كزاد بن كزاد، قال: «كَانَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي تَغْلِبَ، يُقَالُ لَهُ: عَبَادَةُ بْنُ الثُّعْمَانَ بْنِ زُرْعَةَ، عِنْدَهُ امْرَأَةٌ مِنْ بَنِي تَمِيمٍ - وَكَانَ عَبَادَةُ نَضْرَانِيًّا - فَأَسْلَمَتِ امْرَأَتُهُ، وَأَبَى أَنْ يُسْلِمَ؛ فَفَرَّقَ عَمْرُ بْنُ يَتِيمًا»؛ رواه ابن أبي شيبه في «مصنفه» (5/90).

والإجماع قائم على هذا الحكم من قديم الإسلام؛ حتى لقد نقله الشافعي، فقال: «فَحَرَّمَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَلَى الْكُفَّارِ نِسَاءَ الْمُؤْمِنِينَ، لَمْ يُبَيِّحْ وَاحِدَةً مِنْهُنَّ بِحَالٍ، وَلَمْ يَخْتَلِفْ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي ذَلِكَ». «كتاب الأم» (5/153).

ولا فرق بين ابتداء النكاح واستدامته؛ فلا يحل اجتماع كافر مع مسلمة بعقد زواج مطلقاً

لكن لا يلزم من ذلك ألا ترجع المرأة إليه؛ فلها أن تصير حتى يسلم، فترجع زوجة له، فإذا أسلم في وقت عدتها، فهما على نكاحهما، وإن انقضت عدتها، ولم يسلم، فأمرها بيدها: إن شاءت، تزوجت بغيره، وإن شاءت، انتظرت، لعله يسلم يوماً من الدهر، فتعود إليه من غير حاجة إلى تجديد نكاح

* وبالنسبة لفهم هذا الحكم وهذه الحكمة نقول:

أولاً: إن الحكم الشرعي هو الذي يحكم في حياة الناس، وليس الناس بأهوائهم وأمزجتهم يحكمون في هذا الدين؛ بل المطلوب من المؤمن أن يُدعَى لحكم الشرع؛ قال تعالى:

{فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا}

فَبَعْضُ النَّظَرِ عَنِ الْأَجُوبَةِ النَّالِيَةِ؛ فَمَتَى عَرَفَ الْإِنْسَانُ رَبَّهُ، عَلِمَ أَنَّهُ حَكِيمٌ خَبِيرٌ، فَمَتَى عَرَفَ حَكَمَ اللَّهِ، وَجَبَ عَلَيْهِ اتِّبَاعُهُ؛ سِوَاءَ عَرَفَ الْحِكْمَةَ أَوْ لَا؟

ثَانِيًا: الثَّابِتُ أَنَّ الْإِسْلَامَ أَتَى بِالْحَقَائِقِ، وَلَيْسَ كُلُّ النَّاسِ يَحِبُّ الْحَقِيقَةَ وَيَتَّبِعُهَا؛ فَهَنَّاكَ أَنَا نَسُّ أَحِبُّوا اللَّهَ وَأَطَاعُوهُ، وَهَنَّاكَ أَنَا نَسُّ كَفَرُوا بِهِ وَانْتَقَصُوا مِنْهُ □

وهذا الكفر والانتقاض هو جنائية، ولا يَمْنَعُ أَنْ تَتَرْتَّبَ عَلَيْهِ آثَارٌ؛ وَلِهَذَا قَدْ فَرَّقَ اللَّهُ تَعَالَى بَيْنَ الْمُسْلِمِ وَالْكَافِرِ، وَإِنْ كَانَ أَقْرَبَ النَّاسِ إِلَيْهِ؛ كَأَبِيهِ، وَعَشِيرَتِهِ: فَقَدْ فَرَّقَ بَيْنَ إِبْرَاهِيمَ وَأَبِيهِ وَقَوْمِهِ، وَأَمَرَ كُلَّ مُسْلِمٍ بِالْإِقْتِدَاءِ وَالتَّاسُّي بِإِبْرَاهِيمَ فِي هَذَا الْأَمْرِ؛ قَالَ تَعَالَى: {قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَاءُ مِنْكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاءُ أَبَدًا حَتَّى تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَحَدَهُ} [الممتحنة: 4].

فالذي فَرَّقَ بَيْنَ إِبْرَاهِيمَ وَأَبِيهِ وَقَوْمِهِ، هُوَ كُفْرُهُمْ، وَلَقَدْ حَوَّلَ الْكُفْرَ مَا كَانَ مِنْ صِلَةٍ وَمُودَّةٍ إِلَى عَدَاوَةٍ أَبَدِيَّةٍ وَبَغْضَاءٍ لِقَاهُمْ عَلَيْهِ، لَا تَنْتَهِي إِلَّا بِرَفْضِ الْكُفْرِ وَالدَّخُولِ فِي الْإِيمَانِ □

وَحَرَّمَ الْإِسْلَامُ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ أَنْ يُوَالِيَ أَقْرَبَ النَّاسِ إِلَيْهِ مِوَالَةً تَامَّةً؛ إِنْ كَانَ كَافِرًا؛ فَقَالَ تَعَالَى:

{يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا آبَاءَكُمْ وَإِخْوَانَكُمْ أَوْلِيَاءَ إِنْ اسْتَحَبُّوا الْكُفْرَ عَلَى الْإِيمَانِ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ * قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَحْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَاكِينُ تَرْضَوْنَهَا أَحَبَّ إِلَيْكُمْ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِ فَتَرَبَّصُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ} [التوبة: 23-24].

والمقصود: بَعْضُ مَا هُوَ عَلَيْهِ، وَبَعْضُهُ مِنْ حَيْثُ هُوَ مُتَلَبِّسٌ بِالْكَفْرِ وَعَدَاوَةِ اللَّهِ تَعَالَى، أَمَا الْمَحَبَّةُ الطَّبِيعِيَّةُ لِلآبَاءِ وَالْأُمَّهَاتِ، أَوْ الْإِخْوَةِ مِنْ غَيْرِ الْمُسْلِمِينَ -: فَهُوَ أَمْرٌ لَمْ تَحْرَمْهُ الشَّرِيعَةُ، وَإِنَّمَا حَرَّمَ أَنْ يَكُونَ هَذَا الْحُبُّ سَبِيلًا لِنَقْصِ الدِّينِ أَوْ نَقْضِهِ □

ثَالِثًا: دِينُ الْإِسْلَامِ الْعَظِيمُ جَاءَ بِتَحْصِيلِ الْمَصَالِحِ وَدَفْعِ الْمَفَاسِدِ:

لَكِنَّا نَقُولُ: أَيُّ الْمَصَالِحِ وَالْمَفَاسِدِ هِيَ الْمَعْتَبَرَةُ فِي الْإِسْلَامِ؟! فَهَذَا أَمْرٌ تَكَلَّمَ عَنْهُ الْعُلَمَاءُ، وَذَكَرُوا أَدَلَّتُهُ الْمَعْرُوفَةَ فِي كُتُبِهِمُ الْمَطْوَلَةِ:

إِنَّ الْمَصَالِحَ فِي الشَّرْعِ: إِمَّا مَصَالِحٌ مَعْتَبَرَةٌ شَرْعًا، أَوْ مَصَالِحٌ فَاسِدَةٌ شَرْعًا، أَوْ مَصَالِحٌ مَرْسَلَةٌ:

أَمَا الْمَصَالِحُ الْمَعْتَبَرَةُ شَرْعًا: فَمَا نَصَّ الشَّارِعُ عَلَى أَنَّهَا مَصْلَحَةٌ يَرِيدُ الشَّارِعُ تَحْقِيقَهَا لِلْعِبَادِ؛ فَأَمَرَ بِهَا، أَوْ أَحَلَّهَا، وَكُلُّ شَيْءٍ أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَوْ أَحَلَّهُ يَحَقِّقُ مَصْلَحَةَ الْعِبَادِ □

والمصالح الفاسدة: هي مصالح موهومة، قد نَصَّ الشَّارِعُ عَلَى إلغائها، وعدم اعتبارها، وكلُّ شَيْءٍ نَهَى اللَّهُ عَنْهُ، فَإِنَّ تَرْكُهُ مَصْلَحَةٌ، وَفِعْلُهُ مَفْسَدَةٌ، وَالْكَافِرُ فَاسِدٌ، أَمَرَ الشَّارِعُ بِعَدَاوَتِهِ وَمَقَاتَعَتِهِ وَفِرَاقِهِ، إِنْ كَانَ زَوْجًا أَوْ زَوْجَةً، وَالْكَافِرُ مَفْسَدَةٌ نَهَى الشَّارِعُ عَنْهَا؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى:

{يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ مِنْهَا جَرَاتٍ فَأَمْتَحِنُوهُنَّ اللَّهُ أَعْلَمَ بِإِيمَانِهِنَّ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ لَا هُنَّ حِلٌّ لَهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ وَأَتَوْهُنَّ مَا أَنْفَقُوا وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ وَلَا تُمْسِكُوا بِعِصَمِ الْكُوفَرِ وَاسْأَلُوا مَا أَنْفَقْتُمْ وَلَيْسَ أَلْوَا مَا أَنْفَقُوا ذَلِكَ كُنْهُمُ اللَّهُ يُحْكُمُ بَيْنَكُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ} [الممتحنة: 10].

أما المصلحة المرسله: فهي التي لم يرد في الشرع نص من كتاب الله، أو سنة رسول الله ^، أو إجماع الأمة، على اعتبارها، ولا على إلغائها □

والإسلام حرم على المسلم الزواج من كافرة إلا من يهودية أو نصرانية، وحرم على المسلمة الزواج من كافر حتى لو كان يهودياً أو نصرانياً؛ قال تعالى يخاطب المؤمنين ذكورا وإناثاً:

{وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّىٰ يُؤْمِنَ وَلَا أُمَّةٌ مُّؤْمِنَةٌ حَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكَةٍ وَلَا تُعْجَبْكُمْ وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّىٰ يُؤْمِنُوا وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ حَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكٍ وَلَا يُعْجَبْكُمْ}

[البقرة: 221]

، واستثنى للرجل المسلم فقط الزواج من يهودية أو نصرانية؛ كما قال تعالى:
{وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِن قَبْلِكُمْ}
[المائدة: 5].

كما حرم استمرار ذلك الزواج الممنوع بين المسلم والكافرة غير الكتابية، وبين المسلمة والكافر مطلقاً، بقوله تعالى:

{لَا هُنَّ حِلٌّ لَّهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ}

[الممتحنة: 10]

، وهذه الصيغة تُفيد العموم □

هذا؛ وقد فرّق الرسول ^ بين ابنته زينب رضي الله عنها المسلمة، وبين زوجها أبي العاص بن الربيع سني، ولم يردّها عليه إلا بعد أن

أسلم، وكان وفيّاً لها ولأبيها، ولم يؤذها وهو على كفره؛ كما شهد له رسول الله ^ بذلك □

كل ذلك يدل على وجود علاقة حسنة بينهما، ومع هذا: فقد فرّق رسول الله ^ بين هذه الأسرة، وكان بينهما ذرية، وكدت زينب لأبي العاص أكثر من ولد، فعاشت في المدينة، وعاش أبو العاص زوجها في مكة على كفره، ولم تنم أيّة صلة جنسية أو استمتاع بينهما، بعد مجيئها إلى المدينة حتى أسلم □

وقد فرّق عمر بن الخطاب رضي الله عنه زوجته المشركتين عند نزول قوله تعالى:

{لَا هُنَّ حِلٌّ لَّهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ}

[الممتحنة: 10]

، وقوله تعالى:

{وَلَا تُمَسِّكُوا بِعَصَمِ الْكُوفِرِ}

[الممتحنة: 10].

وأما زواج المسلم من يهودية أو نصرانية، فهو جائز لأن الرجل له السلطة والقوامة في بلد الإسلام، وهو أكثر تأثيراً من المرأة، واليهودية

والنصرانية أقرب إلى الإسلام من المشركات؛ ولهذا حُفّف هذا الحكم لهذه الحكمة وغيرها مما يعلمه العليم الخبير □

ومع ذلك: فمتى غلب على الظن أن زواج المسلم باليهودية أو النصرانية سيكون سبباً لفتنته في دينه، أو فتنة ولده - خصوصاً إن كان في

بلاد الكفار - فيمتنع من هذا الزواج لهذه الفتنة العارضة □

رابعًا: التفريق بين الزوجين حال إسلام أحدهما، لا يصح وصفه بالحكم المنفرد من الإسلام، بل هو من محاسن الإسلام الداعية للدخول فيه:

فوصف الحكم الشرعي الذي جاء به القرآن الكريم، والسنة النبوية الشريفة، في التفريق بين المسلمة والكافر، والمشركة والمسلم، وقال به الفقهاء، وجماهير العلماء من لدن صحابة رسول الله ﷺ، حتى يومنا هذا: بأنه تنفيذ، وإبعاد للناس عن دين الله -: هذا القول قول قبيح، يرد على قائله، ويُنكر عليه □

فهو إن كان يدعي الفقه واحترام الفقهاء، فهذا القول متفق عليه بين علماء الإسلام، ومنزلتهم معروفة، وقد أفنى هؤلاء العلماء والفقهاء أعمارهم في خدمة الإسلام، وتعليمه للناس، وإقناعهم به؛ فهل إفتاء التابعين وتابعي التابعين والأئمة بعدهم بالتفريق ثمرته تنفيذ الناس من الدين، وإبعادهم عن الإسلام؟! □

وإن كان لا يقدر قدر فقهاء المسلمين، فيعرف قدرهم، وإلا فيذكر بالواقع؛ فإن القول باستمرار العلاقة الزوجية بين الكافر والمسلمة، وبين المسلم والمشركة غير الكتابية، يعاشرها وتعاشرها، ويُنجبان أطفالاً يتخاصم الأبوان ويتنازعان على حضانتها وتربيتها، ويُنسب هؤلاء الأطفال للرجل الزوج إن كان كافرًا؛ لأنهم وُلدوا لكافر؛ فإن الولد لأبيه -: هذا القول يخالف الأدلة الواضحة، ومنهج الفقه والفقهاء الذين اتفقوا على التفريق بينهما □

مع أن الإسلام لم ينفرد بهذا؛ ففي قانون الأقباط الأرثوذكس المصري الصادر عام (1938م)، تنص المادة السادسة على أن «اختلاف الدين مانع من الزواج»، وغيرها شواهد كثيرة □

ومما تجدر الإشارة إليه: أن حياة المسلمين الواقعية، وتاريخهم الطويل، منذ العهد النبوي، وحتى انقضاء الدولة العثمانية، والمفتون يفتون المسلمين، وقضاة المسلمين يفتون بين المسلمين وغيرهم في هذه الحالات: أن إسلام أحد الزوجين، وإصرار الآخر على الكفر، يبطل عقد الزواج، ويمتنع من الوطء؛ فلم ينفرد ذلك الناس من الإسلام، بل دخلوا فيه واثنين:

فالرجل حين يزي زوجته قد هداها الله للإسلام؛ فهجرت عبادة الأوثان، وتحزرت من الخرافات والأوهام -: كان يبادر إلى دخول الإسلام معها، أو بعدها بقليل، فيكونان أسرة مسلمة، تسود فيها الحياة الإسلامية، وأحكام الشريعة الإسلامية □

والمرأة التي أسلم زوجها، ودخل هذا الدين، وجاهد من أجل نشره في ربوع العالمين، حين ترى زوجها يسلم -: تسارع إلى الدخول في الإسلام - في الغالب - مع زوجها، حتى يستمر الانسجام، والموودة والرحمة والسكن، ويكونان أسرة مسلمة □

هذا؛ وإن عدد الحالات التي يدخل فيها أحد الزوجين الإسلام، ويصير الآخر على الكفر، ولو تمرقت الأسرة، وتفرقت الزوجان -: قليل جدًا، ولا يكاد يُذكر بالنسبة للأزواج الذين دخلوا الإسلام معًا، أو سبق أحدهما الآخر □

وقد أعطى الإسلام فرصة لأحد الزوجين الكافر منهما أن يتدبر الأمر، وأن يفكر فيه مدة من الزمن، فإذا رخص الكافر خلال هذه المدة أن يدخل في دين الله، وأن يبقى كافرًا، معاديًا لله ورسوله ﷺ، فكيف تبقى هذه المرأة المؤمنة زوجة له؟! يجامعها وتكشف عليه أبدًا، ثم يُعد ذلك ترغيبًا له ولغيره في الإسلام! □

بل ذلك يجعله مصرًا على الكفر متمرسًا به، ما دام يحقق مراده ونزوته، ولدأته مع المسلمة، وهو كافر يكفر بربها وبدينها، ويُنكر نبيها ﷺ، ويعبد غير الله من وتين أو غيره □

فليس في ذلك تأليف لقلبه على الإسلام، بل هو إقرار لقلبه على الكفر؛ وهذا أبعد ما يكون مما قامت عليه الدعوة النبوية □

وراجع: جواب السؤال رقم: (271).

